حـــوار

بقلم: احمد طلعت

تشجيع الاستثمار..!!

في جلسة مجلس الشعب يوم الاثنين الماضي، واثناء مناقشة مشروع قانون الضريبة الموحدة، اعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء (ان المشروع يشجع الاستثمار في مصر لما يمنحه من اعفاءات تقلل الاعباء الضريبية التي يتحملها المستثمرون حاليا..!!

وتشجيع الاستثمار هو هدف لايختلف عليه احد لانه يساهم بلاشك في تطوير الاقتصاد القومي وانشاء فرص عمل وتحسين الميزان التجاري، الي غير ذلك من المزايا الاخري لكن الخلاف مع ما اعلنه الدكتور عاطف صدقي - وهو استاذ - (مالية عامة) قبل ان يكون رئيسا للحكومة - هو انه ليس بتخفيض الضرائب وحدها ينتعش الاستثمار.

فتشجيع الاستثمار والاستثمار الصناعي علي وجه الخصوص، تلزمه عدة عناصر مجتمعة وربما كانت الضرائب اقلها اهمية، واول هذه العناصر هو (مناخ) الاستقرار وعدم التسرع في اصدار القوانين وتعديل اللوائح، ومن بينها بطبيعة الحال قوانين الضرائب. والعنصر الثاني هو (كفاءة النظام الاداري في الدولة وتخليصه من البيروقراطية وتعطيل مصالح المستثمرين وكثرة الاجراءات وكلها امور تساعد علي تفشي الرشوة والفساد، الي جانب تعطيلها للاستثمار.

والحكومة تعلم - ورئيسها كذلك - انه لايمكن للصناعات الجديدة ان تتوسع وتصل الي مراحل (الانتاج الكبير) والقدرة علي المنافسة في الاسواق العالمية طالما ان حاجة السوق المحلي تغطي عن طريق الواردات الاجنبية الارخص والاجود. كما ان توفير العمالة المدربة للمشروعات الجديدة يجب ان يحظي بالاهتمام الاول للحكومة اذا ارادت - حقيقة - تشجيع الاستثمار لان التدريب يستغرق سنوات طويلة لاتستطيع المشروعات الجديدة ان تتحمل باعبائها بالاضافة الي حاجة هذه المشروعات لاقامة مراكز للابحاث لمتابعة التطورات العلمية المتتابعة في مجالات الصناعة وهي مراكز تحتاج الي استثمارات هائلة.

فلابد - اذن من وجود حماية للمنتج المحلي، علي ان تكون هذه الحماية محكومة بعدة ضوابط اولها ان تقتصر علي انتاج التصدير وان تكون مؤقتة ومعتدلة وان تستهدف بالدرجة الاولي الصناعات التى يظهر بوضوح أنها مناسبة تماما لنوع الموارد الاقتصادية التى تمتع بها الدولة بحيث يمكن تمتعها (بميزة نسبية) بالمقارنة بغيرها من الصناعات الاجنبية بعد مرور فترة مناسبة ترفع بعدها هذه الحماية وتترك الصناعة وشأنها لاثبات جدارتها في الاسواق.

وسعر الفائدة في البنوك له علاقة وثيقة ايضا بتشجيع الاستثمار فلايمكن ان يؤدي خفض الضرائب وزيادة سعر الفائدة مثلا الي اي تشجيع للاستثمار واسعار الطاقة والخدمات التي تؤدي للمشروعات الاستثمارية تمثل عنصرا هاما من عناصر تكلفة الانتاج، وبالتالي فانها يمكن ان تؤثر بالسلب او بالايجاب علي عمليات الاستثمار.

وتنشيط اسواق الاوراق المالية له اثر بالغ الاهمية بالنسبة للاستثمار وفي غياب هذه السوق النشطة فان معظم الفائض من النقود يتجه الي اوعية (الادخار) بدلا من مشروعات الاستثمار..

ولسنا بهذه الامثلة نحاول ان نؤيد اجراءات معينة أو ان نعارض اجراءات بذاتها وانما نحن نحاول - فقط أن نبين ان تشجيع الاستثمار لايرتبط فقط بتخفيض الضرائب.. وانما هو يتعلق بعدة عوامل اخري الامر الذي يحتم علينا ان نعيد النظر بصورة شاملة في السياسات المالية والاقتصادية بما يحقق الهدف الذي نسعي اليه.

واذا كان التعديل في قوانين الضرائب يمكن ان يساهم في خفض العجز في الموازنة العامة فانه لايكفي وحده في تشجيع الاستثمار حتي ولو تضمن بعض الاعفاءات للمستثمرين. ان الاصلاح الضريبي، أو اعادة النظر في وقت لأخر في قوانين الضرائب هو امر منطقي ومعقول بشرط ان يتم ذلك في اطار سياسات اقتصادية ومالية شاملة، وان لايكون وسيلة لسد عجز مؤقت في الميزانية فان الآثار الجانبية لمثل هذه القوانين (المتسرعة) قد تكون اخطر اثرا علي النشاط الاقتصادي من مجرد سد العجز فى الموازنة.

هامش: الثقة الزائدة بالنفس قد تكون - في بعض الحالات - اقصر الطرق الي النهاية المحتومة..!!